



الأمانة العامة

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية العرب



جمهورية مصر العربية

وزارة التضامن الإجتماعي

الندوة العربية حول

"حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"

في إطار أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠"

التوصيات

شرم الشيخ : ١٥ - ١٦ ديسمبر / كانون أول ٢٠١٥

فندق حياة رجينسي

- دعوة الدول العربية إلى العمل على تضمين سياساتها وتشريعاتها الوطنية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن جهودها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، اخذاً في الاعتبار أن تلك الحقوق متداخلة مع كافة الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وذلك من خلال ما يلي:

١. تنفيذ قرارات القمم العربية العادية والتنمية وقرارات مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب، وكذلك قرارات منظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢. مراجعة منظومة التشريعات الوطنية برمتها مدنية وجنائية وتجارية وغيرها، وتعديل ما يلزم منها لتحقيق الانسجام مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك مراجعة وتعديل القوانين الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإعادة بنائها على أسس مناهضة التمييز والنهج القائم على الحقوق، ودعوة الدول الأعضاء للاسترشاد بذلك بما ورد في القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لظروف وتشريعات وديناميات كل دولة.

٣. دعوة الدول العربية التي لم تُصادق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمصادقة عليها، وشروعها في تعديل منظومة سياساتها وتشريعاتها ذات الصلة بما ينسجم مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد مجدداً على حث الدول العربية التي لم تصادق على البرتوكول الاختياري على إتخاذ هذه الخطوة المهمة.

٤. دعوة الدول العربية التي لم تنشأ بعد هيئة أو آلية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المسارعة بإنشاءها وبما يتسق مع الآليات والتشريعات الوطنية.

٥. دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة لإيجاد المؤشرات الكافية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المؤشرات الأممية الجاري التفاوض عليها لقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٦. تحديد الموازنة الخاصة بالإعاقة، وفقاً لمبدأ التضمنين، بحيث تخصص كل وزارة في موازنتها بنوداً تتعلق بكافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لاختصاص كل وزارة.

٧. مراجعة المناهج الدراسية وفتحها من أي صور نمطية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمينها مساقات ومباحث تعزز ثقافة التنوع وتعكس صورة إيجابية حيادية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يؤكد دمجهم في النسيج الاجتماعي

٨. دعوة الدول العربية إلى تحديث استراتيجيتها الوطنية بما يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم من خلال اعتماد آلية التخطيط التشاركي وتبني منهجية التضمنين.

٩. العمل على إنشاء قاعدة بيانات دقيقة مبنية على أسس تحقق الغرض من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعكس مبادئها، من حيث اعتماد تعريف أشمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك العمل على توفير إحصائيات نوعية متخصصة.

١٠. إنشاء سجل وطني في كل دولة من الدول العربية يتضمن بيانات وتصنيفات جامعة لمختلف أنواع الإعاقات، وجملة الخدمات المتخصصة اللازمة لكل منها، مع بيان مُفصل عن جهة تقديمها وآلية الحصول عليها وأدوات الوصول إليها.

١١. العمل على تصميم وتنفيذ برامج توعوية تثقيفية عربية حول الإعاقة والتنوع، تستهدف شرائح المجتمع المختلفة، ضمن آليات مدروسة وملائمة لكل فئة

مستهدفة، ودعوة الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الرابعة والثلاثين.

١٢. تنفيذ برامج تعديل السلوك والاتجاهات للعاملين في المؤسسات الحكومية في الدول العربية لتحقيق ممارسات نموذجية في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، بحيث يتم الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في هذا الجانب.

١٣. دعوة الدول العربية لتصميم وتطوير أدلة أسترشادية للعاملين والملتحقين بالمرافق المختلفة (التعليم والعمل والعدالة والصحة وغيرها)، توضح متطلبات حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المقدمة، وآلية وصولهم إليها.

١٤. دعوة الدول العربية إلى الاهتمام ببرنامج بناء وتطوير قدرات المنظمات وجمعيات المجتمع المدني للأشخاص ذوي الإعاقة بما يعزز التشبيك والتعاون فيما بينها وبين الحكومات، وبما يدعم دورهم في المشاركة من بعد عمليات رسم السياسات وصنع القرارات على المستويين الوطني والإقليمي العربي.

١٥. مراجعة فلسفة العمل والتوجه التي تتعاطى الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، بموجبها مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم بحيث تتبني فلسفة قوامها مبادئ حقوق الانسان والتنمية الشاملة، ويتحقق ذلك من خلال ترسيخ تلك المفاهيم عبر المناهج الدراسية والإعلام وبرامج الوعي لدى جميع أفراد المجتمع.

١٦. أهمية شراكة القطاع الخاص بصورة أكثر فاعلية في دعم قضايا الإعاقة من منظور المسؤولية الاجتماعية، بحيث يسهم في كافة الخدمات ذات العلاقة ومنها

التدريب والتشغيل والتعليم وتطوير مصانع الأطراف الصناعية وغير ذلك من الخدمات.